

AFRICAN UNION
الاتحاد الأفريقي



UNION AFRICAINE
UNIÃO AFRICANA

Addis Ababa, ETHIOPIA P. O. Box 3243 Telephone 251-11-5517700
Website: www.africa-union.org

المجلس التنفيذي
الدورة العادية العاشرة
أديس أبابا، إثيوبيا، 25-26 يناير 2007

-

EX.CL/323 (X)

تقرير رئيسة البرلمان الأفريقي

-

AFRICAN UNION
الاتحاد الأفريقي



UNION AFRICAINE
UNIÃO AFRICANA

Addis Ababa, ETHIOPIA P. O. Box 3243 Telephone 251 11 5517700
Website: www.africa-union.org

EX.CL/323 (X)
ANNEX.1

تقرير اجتماع الخبراء

-

AFRICAN UNION
الاتحاد الأفريقي



UNION AFRICAINE
UNIÃO AFRICANA

Addis Ababa, ETHIOPIA P. O. Box 3243 Telephone 251115 517700
Website: www.africa-union.org

المؤتمر الأول لوزراء الإتحاد الإفريقي
المسؤولين عن المحروقات (النفط والغاز)
القاهرة، جمهورية مصر العربية، 11-14 ديسمبر 2006

-

AU/EXP/OG/RPT. (I)

تقرير
اجتماع الخبراء

-

أولاً- المقدمة:

1- عقد اجتماع للخبراء من 11 إلى 13 ديسمبر 2006 بالقاهرة (مصر) في دورة تحضيرية للمؤتمر الأول للاتحاد الأفريقي للوزراء المسؤولين عن المحروقات (البتترول والغاز).

ثانياً- المشاركة:

2- شارك في الأعمال مندوبون عن الدول الأفريقية الثلاثة والثلاثين (33) وهي: الجزائر، بنين، بروندي، الكامرون، جزر القمر، جمهورية الكونغو، جمهورية الكونغو الديمقراطية، مصر، إثيوبيا، جامبيا، غانا، غينيا، غينيا الاستوائية، موريشيوس، كينيا، ليسوتو، ليبيا، مدغشقر، ملاوي، مالي، موريتانيا، ناميبيا، النيجر، نيجيريا، أوغندا، السنغال، جنوب أفريقيا، السودان، تنزانيا، توجو، تونس، زامبيا وزيمبابوي.

3- كما شارك في الأعمال ممثلون عن المنظمات القارية التالية، اللجنة الأفريقية للطاقة، ورابطة البلدان الأفريقية المنتجة للبتترول، وبنك التنمية الأفريقي، السوق المشتركة لدول شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي (الكوميسا) وأمانة النيباد.

ثالثاً- الجلسة الافتتاحية:

4- بعد كلمة افتتاحية لمدير إدارة البني التحتية والطاقة بمفوضية الاتحاد الأفريقي حول موضوع المؤتمر وسير الدراسات التي اشترك في إعدادها الاتحاد الأفريقي وبنك التنمية الأفريقي، تحدث في الجلسة الافتتاحية كل من الأمين التنفيذي لرابطة الدول الأفريقية المنتجة للبتترول، ووكيل أول وزارة البتترول بجمهورية مصر العربية ومفوض شؤون البني التحتية والطاقة بمفوضية الاتحاد الأفريقي.

كلمة الأمين التنفيذي لرابطة البلدان الأفريقية المنتجة للبتترول:

5- أعرب الأمين التنفيذي لرابطة البلدان الأفريقية المنتجة للبتترول، في كلمته، عن الشكر لمصر حكومة وشعباً على الجهود الهائلة التي بذلت لاستضافة هذا الاجتماع وللحفاوة البالغة التي حظي بها جميع المشاركين في اجتماع الخبراء وعلى التحضير لهذا المؤتمر.

6- وتجدر الإشارة إلى أن أفريقيا تواجه التحدي الرئيسي المتمثل في تحسين نوعية وجودة معيشة شعوبها من خلال القضاء على الفقر، وتعزيز الحكم الرشيد، وتدعيم السلام ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وفي هذا الصدد، أشار إلى أن دولاً أفريقية كثيرة مهمشة وعاجزة عن التحرك نحو

تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ومن ثم فإن هذا المؤتمر يعد فرصة سانحة للإسهام في عملية التنمية الأفريقية.

7- فيما يتعلق بالارتفاع المتواصل لأسعار البترول وتأثير ذلك على اقتصادات الدول الأفريقية، أكد على أن هذا الوضع يجب اعتباره فرصة بقدر ما يعتبر تحدياً. كما شدد على ضرورة إتاحة الفرصة أمام البلدان الأفريقية لكي تضع استراتيجياتها الخاصة بها والاهتمام بتحديد الطريق الذي يجب السير فيه بدلاً من التماس المساعدة.

8- وقد أشار إلى أن رابطة البلدان الأفريقية المنتجة للبترول على استعداد لمساندة المنظمات والمؤسسات القائمة فيما يتعلق بعدد كبير من المسائل المتصلة بقطاع البترول. وقد حيا مرة أخرى مبادرة الاتحاد الأفريقي بشأن التعاون الوثيق مع رابطة الدول الأفريقية المنتجة للبترول وتعبئة الإرادة الجماعية من أجل حل مسألة ارتفاع أسعار البترول.

كلمة وكيل أول وزارة البترول المصرية المسؤول عن شؤون الإنتاج:

9- أعرب وكيل أول وزارة البترول المصرية المسؤول عن شؤون الإنتاج عن ترحيبه بأعضاء وفود الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي، ونقل إلى المشاركين تحيات وزير البترول المصري الذي حال مانع دون حضوره. كما أشار إلى قدرة أفريقيا على تخطي الصعوبات الناتجة عن تذبذب أسعار البترول بفضل التعاون. وفي هذا الصدد، أكد أن مصر مستعدة للانضمام إلى هذا التعاون والإسهام فيه. وقد حيا مبادرة الاتحاد باختيار مصر لاستضافة المؤتمر الأول للوزراء الأفريقيين المسؤولين عن المحروقات.

كلمة معالي الدكتور برنارد زوبا المفوض المسؤول عن البنى التحتية والطاقة بمفوضية الاتحاد الأفريقي:

10- استهل المفوض كلمته بالتأكيد على أهمية الطاقة بالنسبة للقارة الأفريقية، وهو ما يعكسه العدد الكبير للاجتماعات والمؤتمرات التي عقدت سواء على المستوى الإقليمي أو القاري خلال الشهر الحالي ديسمبر 2006 حول موضوع الطاقة، والتي دعي إليها الاتحاد الأفريقي.

11- عرض بايجاز الأنشطة ذات الأولوية التي حددتها مفوضية الاتحاد الأفريقي في إطار خطته الاستراتيجية 2004-2007 في مجال الطاقة، وهي:

- إعداد سياسة واستراتيجيات تهدف إلى تنمية الطاقة الكهربائية في أفريقيا.

- إعداد سياسة قارية في مجال البترول والغاز؛

- إعداد خطة توجيهية قارية تسمح بتكامل البنى التحتية للطاقة الكهربائية؛

- مساندة تنفيذ مشروعات كبرى إقليمية وقارية متكاملة مضمنة في البرنامج الرائد "الاتحاد الأفريقي/النيباد"، الذي يعد من أولوياته

مشروع خط أنابيب غاز نيجيريا - الجزائر ومشروع توليد الطاقة الكهربائية من نهر إنجا الكبير.

12- وفيما يتعلق بمسألة المحروقات، أشار إلى الدور المتميز الذي يلعبه البترول على صعيد تموين القارة الأفريقية بالطاقة، وإلى المرحلة الحالية التي تتميز بارتفاع أسعار المنتجات البترولية وهو الأمر الذي يتصدر هموم السلطات الأفريقية العليا.

13- وفي هذا الصدد، ذكر الدكتور برنارد زوبا بالمقرر الصادر عن القمة الأخيرة ببانجول (جامبيا) في يوليو 2006 والخاص باقتراح إنشاء، داخل الاتحاد الأفريقي، صندوق أفريقي للبترول للتخفيف من الآثار الضارة لارتفاع أسعار البترول بالنسبة للبلدان الأفريقية ولتنسيق السياسات البترولية الأفريقية في مجال البترول والغاز.

14- وذكر أن هذا المقرر يطلب، من جهة أخرى، من مفوضية الاتحاد الأفريقي إعداد استراتيجية مفصلة للتعاون والتضامن بين البلدان الأفريقية المنتجة للبترول والبلدان الأفريقية غير المنتجة للبترول، وذلك بهدف:

- تخفيف الآثار الناتجة عن ارتفاع أسعار البترول على اقتصادات الدول الأفريقية غير المنتجة للبترول؛

- تحقيق الحد الأقصى من العائدات البترولية للبلدان الأفريقية المنتجة للبترول.

- زيادة كمية المنتجات البترولية في أفريقيا وتحسين جودتها من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للقارة.

15- كما أشار من جهة أخرى إلى أن مفوضية الاتحاد الأفريقي قد عملت في إطار من التعاون الوثيق مع بنك التنمية الأفريقي لإعداد هذه الدراسة حول الصندوق الأفريقي للبترول.

16- وأعرب في النهاية عن أمله في أن يسفر اجتماع الخبراء عن اقتراحات واضحة وتوصيات تكون موضوع مداولات من قبل مؤتمر الوزراء.

رابعا- انتخاب هيئة المكتب:

17- بعد إجراء المشاورات اللازمة طبقاً للإجراءات المعمول بها ، تم تشكيل هيئة المكتب على النحو التالي:

الرئيس :	مصر
النائب الأول للرئيس :	زيمبابوي
النائب الثاني للرئيس :	موريشيوس
النائب الثالث للرئيس :	غينيا الاستوائية
المقرر :	السنغال

خامسا- اعتماد جدول الأعمال وبرنامج العمل:

18- تم اعتماد جدول الأعمال دون إدخال أي تعديلات ، على النحو التالي :

انتخاب هيئة المكتب.

AU/EXP/OG/1 (I) اعتماد جدول الأعمال وبرنامج العمل .

جلسات العمل:

الجلسة الأولى:

(1) وثيقة إرشادية لسياسة قارية في مجال النفط والغاز الطبيعي.

AU/EXP/OG/2 (I)

(2) آثار ارتفاع أسعار النفط على الاقتصادات الإفريقية.

• وضع قطاع المحروقات (النفط والغاز) في إفريقيا.

AU/EXP/OG/3 (I)

• تقرير الدراسة حول آثار ارتفاع أسعار النفط على الاقتصادات الإفريقية.

AU/EXP/OG/4 (I)

الجلسة الثانية:

الآفاق والتوجهات الاستراتيجية للتضامن والتعاون بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي في مجالي النفط والغاز.

AU/EXP/OG/5 (I)

الجلسة الثالثة:

آليات الصندوق الأفريقي للبتروول.

AU/EXP/OG/6 (I)

الجلسة الرابعة:

مشروع البيان الوزاري.

AU/EXP/OG/DECL. (I)

الجلسة الخامسة:

مشاريع خطة العمل وجدول الأعمال وبرنامج عمل الدورة الوزارية.

AU/EXP/OG/PL.AC.(I)-AU/MIN/OG/1(I)

AU/MIN/OG/WP (I)

اعتماد الوثائق التي تقدم إلى الدورة الوزارية.

- تقرير اجتماع الخبراء.

- مشروع البيان الوزاري.

- مشروع خطة العمل.
- مشروع جدول أعمال وبرنامج عمل الاجتماع الوزاري.

الجلسة الختامية لاجتماع الخبراء:

- سادسا- تنظيم العمل:
- 19- بعد تبادل وجهات النظر، اعتمد الاجتماع ساعات العمل التالية:
- الفترة الصباحية : 9ر00 - 13ر00
- فترة بعد الظهر : 14ر00 - 18ر30

سابعا- سير الأعمال:

الجلسة الأولى:

بند 1: وثيقة توجيهية قارية من أجل سياسة قارية في مجال البترول والغاز:

- 20- بعد أن قدم المتحدث وصفاً موجزاً لمهمة وأهداف واستراتيجية الاتحاد الأفريقي في مجال الطاقة، من جهة، والتزامات الدول الأفريقية في إطار معاهدة أبوجا، المؤسسة للجماعة الاقتصادية الأفريقية، في مادتها 54 الخاصة بالعمل المشترك من أجل تنمية موارد الطاقة في القارة، من جهة أخرى، تناول مختلف الآثار الناجمة عن ارتفاع أسعار البترول على اقتصادات الدول المستوردة والمصدرة للبترول وكذلك التحديات التي تواجهها هذه الأخيرة.
- 21- كما أشار المتحدث إلى مقررات رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي الصادرة عن قمة سيرت (ليبيا) في يوليو 2005، وقمة الخرطوم (السودان) في يناير 2006، وقمة بانجول (جامبيا) في يوليو 2006، بشأن ضرورة التضامن والتعاون بين البلدان الأفريقية في مجال البترول والغاز.
- 22- وقد ركز المتحدث على العناصر الأساسية التي سوف تعد على أساسها السياسة القارية في مجال المحروقات والمنصوص عليها في الخطة الاستراتيجية للاتحاد الأفريقي عن الفترة 2004-2007. وفي هذا الصدد، سوف تنصب الأنشطة المنفذة في إطار إعداد هذه السياسة، ضمن أمور أخرى، على: (1) حالة القطاع مقارنة بمناطق العالم الأخرى؛ (2) استئثار الأفكار وإعداد سيناريوهات بشأن مستقبل القطاع وكذلك المستقبل المرجح لأفريقيا؛ (3) استراتيجيات تنمية التبادلات الأفريقية البينية في مجال الطاقة؛ (4) المشروعات الإقليمية والإقليمية الفرعية التي يتعين تنفيذها؛ (5) الدور الذي يجب أن تضطلع به الشركات البترولية العاملة في أفريقيا وكذلك المؤسسات الإقليمية والدولية، مثل الاتحاد الأفريقي، والمجموعات الاقتصادية الإقليمية، وبنك التنمية الأفريقي وشركاء التنمية الآخرين.

23- واختتم المتحدث عرضه بالتذكير بالأهداف والنتائج المرجوة لهذا المؤتمر، والتي تتعلق أهمها باعتماد آليات وطرق تشغيل الصندوق الأفريقي للبتروول، والاستراتيجيات العملية لتمكين البلدان من تحقيق أقصى عائد وخطة عمل بشأن تنفيذ استراتيجيات واضحة للتنمية والتعاون والتضامن، على المدى القصير وال المدى المتوسط، بين البلدان الأفريقية في مجال المحروقات.

بند 2: تأثيرات ارتفاع الأسعار على الاقتصادات الأفريقية:

(1) وضع قطاع المحروقات (البتروول والغاز) في أفريقيا – AU/EXP/OG/3(I):

أ - لمحة عن وضع المحروقات في أفريقيا:

- 24- بعد عرض صورة وضع القطاع، ومشكلات أفريقيا والاستراتيجية العامة لمواجهةها والتصدي لها، اختتم المتحدث عرضه بصياغة التوصيات التالية:
- التكامل الإقليمي والقاري لمشروعات الطاقة التي سينتج عنها أيضاً تنويع مصادر الطاقة.
 - استعراض جميع الخيارات الممكنة في مجال الطاقة من أجل ضمان أمن الطاقة.
 - يجب على أفريقيا، في المدى المتوسط وال المدى الطويل، العمل على تنمية سوق الطاقة الخاصة بها، بما في ذلك التكامل الإقليمي للبتروول والغاز والنظم الكهربائية في القارة.

ب - مشروع اللجنة الأفريقية للطاقة في مجال المحروقات البيولوجية:

- 25- يتمثل الهدف الرئيسي لهذا المشروع في مساندة تنويع مصادر الطاقة وأشكالها من أجل تقليص الطلب على الوقود الحفري (البتروول والغاز) وخفض قيمة الفواتير الباهظة للمنتجات البترولية المستوردة.
- 26- في هذا الصدد، شدد المتحدث، ضمن أمور أخرى، على ما يلي:
1. ضرورة إقامة صناعة المحروقات البيولوجية في أفريقيا.
 2. الأهداف النوعية المحددة للمشروع.
 3. الأنواع المختلفة للمحروقات البيولوجية.
 4. خطة العمل.
 5. النتائج والتوصيات.
- 27- تفيد التوصية الرئيسية أنه في ظل أسعار بترولية متصاعدة، يتعين على الدول الأفريقية وضع سياسات ملائمة في مجال الطاقة للتخفيف من الآثار السلبية على اقتصاداتها. وأفضل السياسات المقترحة في هذا الصدد هي تلك الخاصة بتطوير الطاقات الجديدة والمتجددة التي تعتبر كثيرة ومتنوعة في أفريقيا. وبالنسبة للبتروول تعد المحروقات البيولوجية بمثابة الخيار الأفضل.

ج - القطاع الأفريقي لمصافي البترول: سياسات واستراتيجيات لتحقيق الاستخدام الأمثل:

28- بعد تناول الأفاق في قطاع مصافي البترول في أفريقيا، والمشكلات المتصلة بها، وضرورة اعتماد سياسات واستراتيجيات على المدى المتوسط والمدى الطويل، تمت صياغة مقترحات بالأعمال التالية والتي تهدف إلى إقامة صناعة أفريقية فعالة في مجال تكرير البترول تشمل، ضمن أمور أخرى، الأعمال التالية:

- تشجيع السياسات الرامية إلى إنشاء واستغلال مصافي البترول، على نحو مشترك، على الصعيدين الإقليمي والإقليمي الفرعي؛
- جذب الشركات البترولية الكبرى نحو بناء وامتلاك وإدارة هذه المصافي.
- مساندة الرابطة الأفريقية لمصافي البترول المنشأة حديثاً للقيام بأنشطة من شأنها أن تحقق زيادة في الإنتاج وفي عائدات مصافي البترول.
- تشجيع السياسات التي تهدف إلى مواءمة خصائص ومعايير المنتجات البترولية في عموم أفريقيا.
- هـ- تعزيز إمكانيات تحسين كفاءات وشروط توفير المنتجات البترولية للبلدان الأفريقية المحصورة.

د - ضرورة إنشاء هيكل تنظيمي موحد:

29- اقترح المتحدث إنشاء منظمة قارية موحدة تضم البلدان الأفريقية المنتجة والمستوردة للبترول. إلا أنه نظراً لضيق الوقت لم يتمكن المشاركون من تبادل وجهات نظرهم بشأن هذا الاقتراح مع اللجنة الأفريقية للطاقة.

(2) التقرير الخاص بالدراسة حول تأثيرات ارتفاع أسعار البترول على الاقتصادات الأفريقية – الوثيقة (I) AU/EXP/OG/4:

- 30- تتناول الدراسة على نحو شامل التأثيرات الرئيسية للميزانيات والاقتصادات الكلية نتيجة الزيادات الهائلة في أسعار البترول على الاقتصادات الأفريقية.
- 31- ووفقاً للدراسة، فإن سعر البترول الخام زاد من أقل من 40 دولاراً للبرميل عام 2004 إلى 70ر85 دولاراً في أغسطس 2005. وبعد تراجع طفيف في ديسمبر 2005، استأنف سعر البترول إتجاهه التصاعدي في بداية 2006 بل ولأمس حد الـ80 دولاراً للبرميل مسجلاً سعراً قياسياً بلغ 78ر40 دولاراً في 14 يوليو 2006 ولا يتوقع خبراء القطاع أن تعود أسعار البترول إلى المستوى الذي كانت عليه قبل 2004.
- 32- وتمثل الزيادات في سعر البترول فرصة فريدة بالنسبة للدول المنتجة لتحسين المعدلات المرتفعة لنموها الاقتصادي. أضف إلى ذلك، أنه في حالة استمرار الأسعار المرتفعة للبترول فإنه سوف يتأتي لهذه الدول المنتجة تحقيق تحسن ملموس في المستوى المعيشي لسكانها.

- 33- وفي المقابل ، تشكل الزيادات في أسعار البترول تحدياً كبيراً بالنسبة للدول المستوردة ، ولا سيما الدول الأفريقية الفقيرة حيث من الممكن أن تؤدي إلى تبئنة أو إعادة النظر فيما حققته من تقدم اقتصادي بل وقد تترتب عليها قيود مالية أكثر صعوبة. والواقع أن تأثير الزيادات في أسعار البترول قد يكون بالغ الضرر في البلدان التي تعتمد بشكل مفرط على البترول أو تلك المثقلة بالديون ، وهو وضع يتميز به عدد كبير من الاقتصادات الأفريقية.
- 34- تبين الدراسة أنه في ظل تأثير كامل للزيادات في أسعار البترول، فإن البلدان المستوردة للبترول ذات الدخل المنخفض والتي تخضع في تعاملاتها لنظام سعر صرف ثابت ، سوف تسجل خسارة بنسبة 6% من ناتجها المحلي الكلي خلال السنة الأولى و23% على مدى فترة 5 سنوات بعد الصدمة. أما بالنسبة لدولة مستوردة للبترول ذات دخل منخفض تطبق نظام الرقابة على سعر الصرف، فإن هذه النسبة تكون على التوالي 5% و22%.
- 35- أما بالنسبة للدول المصدرة للبترول ذات الدخل المنخفض والمطبق فيها نظام الرقابة على سعر الصرف، فإن عائدها يزيد بنسبة 11% في السنة الأولى و72% على مدى 5 سنوات التالية للصدمة.
- 36- وبالتالي فإن الدول المصدرة للبترول تجني مكاسب هائلة بينما تلحق بالدول المستوردة خسائر ضخمة بسبب زيادة سعر البترول بمقدار ضعفين.
- 37- وفي واقع الأمر ، بالنسبة للدول المستوردة تقدر الخسارة في العائدات بحوالي 6% في السنة الأولى بينما تقارب الخسارة المتراكمة نسبة 23% خلال السنوات الخمس التالية للصدمة. وبالنسبة للاستهلاك فإنه يسجل تراجعاً بنسبة 5ر4% في السنة الأولى و19% تقريباً على مدى السنوات الخمس التالية للصدمة. وأخيراً ، تبرز الدراسة تدهوراً هائلاً في عجز الميزانية يصل إلى 31% في السنة الأولى و45% خلال السنوات الخمس التالية للصدمة.
- 38- وفي المقابل ، فإنه بالنسبة للدول المصدرة يسجل تراجع بنسبة 174% في عجز الميزانية وانخفاض بنسبة 73% في حجم المديونية الخارجية خلال السنة الأولى.
- 39- حاولت الدراسة تقديم إجابة على السؤالين التاليين: هل من الممكن أن تساعد المعونة الخارجية البلدان الأفريقية المستوردة للبترول في مواجهة أسعار البترول المرتفعة ؟ وهل تعد المبالغ المطلوبة باهظة.
- 40- خلاصة لما تقدم يتضح أن القيمة الإجمالية للدين لا تعد باهظة على الإطلاق ، وأنه لا يزال هناك الكثير من العمل اللازم تحقيقه من قبل المجتمع الدولي لمساعدة الاقتصادات الأفريقية المثقلة بالديون على التخفيف من الآثار السلبية للزيادات.
- 41- وأخيراً تبين الدراسة أنه بالنسبة للدول المصدرة للبترول ذات الدخل المتوسط ، فإن الزيادة المتراكمة للعائدات نتيجة زيادة سعر البترول بمقدار الضعفين، تجاوزت الـ70% ، بغض النظر عن نظام سعر الصرف المعمول به.

42- إلا أن هذه "العائدات" تصحبها زيادة فعلية لسعر الصرف قد تعوق القدرة التنافسية للدولة. ومن ثم يكون من المهم إنفاق الإيرادات على نحو يشجع النمو بدلاً من إنفاقها في مشروعات سيئة التخطيط أو ليس لها آثار إيجابية ملموسة على اقتصاد الدولة.

الجلسة الثانية:

آفاق وتوجهات استراتيجية من أجل التضامن والتعاون بين البلدان الأفريقية في قطاع البترول والغاز – الوثيقة (1) AU/EXP/OG/5:

43- بعد استعراض وضع قطاع المحروقات (البترول والغاز) في أفريقيا من حيث الإنتاج والاستهلاك والاحتياجات والأسواق والبنى التحتية والاستثمارات، الخ ... ، تناولت الوثيقة بالبحث ثلاث مسائل رئيسية:

- دراسة آفاق العرض والطلب في أفريقيا.
- المشاكل والتحديات التي يتعين التصدي لها لتحقيق الهدف المزدوج المتمثل في حصول الجميع على الطاقة وديمومة ثروات البترول والغاز في أفريقيا.
- خطة عمل من أجل مستقبل دائم للطاقة والغاز في أفريقيا.

أ – دراسة آفاق العرض والطلب على البترول:

44- إن التوقعات الخاصة بالعرض كانت أقل تحديداً بكثير من الطلب بسبب عدم التأكد من الجيولوجيا أكثر منه بسبب عامل بشري. ومع ذلك إذا كان يتعين علينا صياغة توصيات سياسية، فإننا في حاجة إلى إجراء توقعات تنصب أساساً على المستقبل.

45- يري الخبراء أنه لا يتوقع حدوث تغيير جذري في أوضاع سوق البترول مقارنة بما حدث خلال العشر سنوات الماضية. وبعبارة أخرى، فإن سعر البترول سيبلغ سعره ارتفاعاً يسمح بجلب المستثمرين لتطوير الموارد البترولية في أفريقيا.

46- تبين توقعات العرض ارتفاعاً للإنتاج بضعف ما كان عليه من قبل حيث سيبلغ ما يقرب من عشرين (20) مليون برميل في اليوم خلال 2025 مقابل 9.8 مليون خلال 2005. وسيبلغ استهلاك البترول ضعف الطلب المسجل خلال 2005 حيث سيرتفع من 2.8 مليون برميل في اليوم إلى 3.6 مليون. ويتبين من هذه التوقعات أن التوازن بين العرض والطلب سيظل إيجابياً بعد 20 سنة.

ب- المشكلات والتحديات التي تعترض الحصول على الطاقة وديمومة ثروات البترول والغاز في أفريقيا:

47- تتعلق التحديات الرئيسية بما يلي: (1) الأثر الاقتصادي لارتفاع أسعار البترول والغاز المؤدي إلى انخفاض النمو الاقتصادي واختلال التوازن في الاقتصاد الكلي والتضخم وتقلص دخل الأسر مما يؤثر سلباً على رفاهيتها الخ

... (2) تنمية الموارد البترولية في القمة وفي القاعدة بغية رفع قدرة الإنتاج والاستثمار وقدرة التكرير والتخزين والتوزيع من حيث الكمية والنوعية (3) تنمية الموارد الغازية نظراً لهيكلتها الحالية المنعدمة في معظم البلدان الأفريقية (4) إنتاج التيار الكهربائي انطلاقاً من الغاز الذي يعتبر أفضل طاقة مستقبلاً (5) أمن الطاقة (6) فوارق الأسعار في سوق البترول الوطنية والإقليمية (7) الطاقة كعنصر أساسي للتكامل الاقتصادي والسياسي على المستوى الإقليمي والقاري (8) إدارة الإيرادات البترولية الهامة بشكل شفاف وفعال لتحقيق النمو والتنمية.

ج - خطة عمل من أجل مستقبل دائم للبترول والغاز في أفريقيا:

48- تم عرض عناصر مهمة لخطة عمل تركز على إجراءات قصيرة وطويلة الأمد تمحورت أساساً حول:

- * إنشاء بنية تحتية مؤسسية مناسبة.
- * إنشاء صندوق للصرف السريع.
- * تعزيز استخدام أدوات السوق المالية من خلال السوق الفورية والأسواق الآجلة.
- * تعزيز آليات تخفيف آثار صدمة الأسعار.
- * إعادة تنظيم السياسات والممارسات على صعيد الإنتاج.
- * مساندة الإدارة الرشيدة في قطاع المحروقات.

49- خلاصة القول هي إن أفريقيا تواجه تحديات كبرى متعددة الجوانب لتمكين سكانها من الحصول على الطاقة بأسعار معقولة ودوام الثروة البترولية والغازية. ويتوقف النجاح أو الفشل في ذلك على الإرادة السياسية في تجاوز التهميش الاقتصادي والسياسي الذي تميزت به أفريقيا في الماضي. ويتعين على الاتحاد الأفريقي وبنك التنمية الأفريقي أن يلعبا أدواراً استراتيجية متكاملة لإنجاح مستقبل الطاقة والتنمية في أفريقيا.

50- في ختام عرض الوثائق الخاصة بالجلستين الأولى والثانية، أبدى المشاركون تعليقات وأعربوا عن اهتمامات انصبت أساساً على الجوانب التالية:

- تكامل البنية التحتية للطاقة.
- نقص الموارد المالية اللازمة لتنفيذ مشروعات كبرى في هذا القطاع.
- تقديم الدول المنتجة للبترول في أفريقيا على أنها غنية حتماً بينما هي تواجه بدورها تحديات كبرى.
- جدوى التعاون و التضامن الأفريقيين في مجال البترول والغاز (منتجات ذات أهمية استراتيجية عالية) في ظل السياق الحالي للعولمة، وحيث توشك هذه المبادرة أن تنعت بأنها انتهاك لقواعد منظمة التجارة العالمية.
- المكانة التي يجب أن تمنح للطاقة البديلة، مثل الطاقة المتجددة الموجودة بوفرة وتنوع في القارة الأفريقية.

- تنمية الوقود البيولوجي مع أخذ في الحسبان المشكلة الخطيرة للأمن الغذائي في أفريقيا.
 - ضعف معدل التبادلات الأفريقية البينية في مجال المنتجات البترولية.
 - الأعمال التي يتعين القيام بها على المدى الفوري للتخفيف من آثار ارتفاع الأسعار على الاقتصادات الضعيفة.
 - خطط العمل المقترحة من قبل المتحدث والتي تستحق بعض العناصر أن تدرج فيها.
- 51- وبعد تبادل وجهات النظر بشأن الاهتمامات والمشاكل المشار إليها أعلاه، تم تقديم النتائج والتوصيات التالية:

فيما يتعلق بتكامل البنى التحتية للطاقة والموارد المالية (الاستثمارات):

- تنفيذ مشروعات إقليمية وإقليمية فرعية خاصة بالنقل، والتخزين، والتوزيع والتمويل المجمع تسمح بتحقيق وفورات وإنشاء سوق للطاقة.
- توفير موارد مالية وبشرية لتنفيذ مشروعات في مختلف فروع القطاع، والتي نظراً لارتفاع تكلفتها الاستثمارية فإنه يستحيل على أي دولة أفريقية، حتى لو كانت منتجة، أن تنفذها على نحو منفرد (مثل مصافي البترول وخطوط أنابيب البترول وخطوط أنابيب الغاز).
- زيادة حجم التبادلات الأفريقية البينية (الإقليمية والإقليمية الفرعية) في جميع المجالات الممكنة.

فيما يتعلق بالتعاون الأفريقي في مجال البترول والغاز إزاء قواعد منظمة التجارة العالمية:

- يجب بالأحرى التفكير في حلول إقليمية وإقليمية فرعية على غرار المناطق الأخرى في العالم، باعتبار أن ذلك يعد أحد أفضل الطرق للتصدي لتحديات العولمة.
- يجب على الدول ذات الاقتصادات الأكثر صلابة أن تأخذ بيد الدول الأخرى على مستوى كل مجموعة إقليمية وصولاً إلى تكامل فعال.

فيما يتعلق بتنمية الطاقة البديلة للبترول:

- أولوية تنمية الطاقة المتجددة النظيفة مثل الكهرباء المولدة من القوة المائية، والطاقة الهوائية، والطاقة الشمسية، والطاقة الحرارية الجوفية وكذلك الوقود البيولوجي.
- تنويع مصادر وأشكال الطاقة لزيادة إمكانية الحصول عليها وتعزيز أمن الطاقة في المدى المتوسط، وذلك بتقليص نصيب البترول في حصيلة الطاقة.
- تحديد وتقدير وتخطيط أفضل للعرض والطلب على الطاقة.

فيما يتعلق بخطة العمل المقترحة من جانب المتحدث:

52- تمت التوصية باستكمال خطة العمل المقترحة مع الإشارة إلى المؤسسات والعناصر الفاعلة المسؤولة عن تنفيذ الأعمال الواردة في الخطة.

الجلسة 3: آليات الصندوق الأفريقي للبترو:

53- عرض الخبير الاستشاري النقاط البارزة للمشروع باستعراض انتباه الخبراء، بوجه خاص، إلى الأحكام الخاصة بمختلف الطرق التشغيلية للصندوق وتشكيل الهياكل المقترحة - المجلس العام ومجلس المراقبة واللجنة الفنية ومجالات التدخل، وهيكل موارد الصندوق ومعايير تخصيص موارد الصندوق.

• الطرق التشغيلية للصندوق: عرض المتحدث الأشكال الثلاثة المحتملة للإدارة، موضحاً مزايا ومساوئ كل خيار. وأوضح أن خيار صندوق يعمل كوحدة مستقلة سوف يتطلب تكلفة هيكلية عالية. كما طرح خيار وضع صندوق داخل إطار مؤسسة مالية. وأشار في النهاية إلى تفضيله للمنهج الثالث الخاص بإدارة وتشغيل الصندوق بواسطة طرف ثالث مشهود له بالكفاءة في هذه المهنة، بما أن ذلك الخيار سوف يسمح بتوفير كبير في وسائل التشغيل.

• تشكيل المجلس العام: يضم هذا الجهاز جميع المساهمين المحتملين في الصندوق ومنهم على وجه الخصوص: الوزارات الممثلة للدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي، والمؤسسات الإقليمية وشركاء التنمية، والأوبك والشركات البترولية العاملة في أفريقيا. كما يضم المجلس العام أيضاً فئة من الأعضاء المراقبين. ومن ثم، فقد دعا الخبير الاستشاري الخبراء إلى التدبير بشأن التشكيل المقترح دون إغفال الإشارة إلى أثره على موارد الصندوق.

• مجالات التدخل: يميز المشروع بين المهمة الرئيسية للصندوق ومجالات تدخل أخرى محتملة. وأساساً، سوف يقدم الصندوق مساعدة للدول المستوردة للبترو ذات الدخل المنخفض بهدف الخفيف من آثار ارتفاع الأسعار على ميزان مدفوعاتها. ويحتمل أن يتمكن الصندوق من توفير مساعدات أخرى، مثل مساندة المبادرات ذات الطابع الإقليمي، والمساعدة الفنية للمفاوضات بشأن الاتفاقات البترولية، وإدارة العائدات البترولية، والاحتفاظ بقاعدة بيانات حول الصناعة البترولية، ومساندة الدراسات المتعلقة بمواد الطاقة البديلة والمشاركة في تمويل مشروعات بترولية على الصعيد الإقليمي والإقليمي الفرعي. وفيما يخص هذه النقطة الأخيرة، حرص المتحدث على توضيح أن تدخلات الصندوق في هذا المجال يجب أن تقتصر على مكونات ذات تكلفة عالية.

• موارد الصندوق: ينص المشروع على مساهمات سنوية إلزامية من قبل جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي. ومع إشارته إلى استمرارية الحجة التي مفادها وجوب إعطاء أولوية للدول المصدرة للبترو في تقديم مساهمات

للصندوق، أكد المتحدث الحرص على استمرارية الصندوق والحاجة إلى امتلاك الصندوق من جانب الدول الأفريقية، وكل ما يبرر مشاركة الدول المستوردة في تمويل الصندوق.

- ثم شرح أن المشروع يقترح جعل الإطلاق الفعلي للصندوق مرهوناً بحشد مساهمة قيمتها 100ر000ر000 دولار أمريكي على الأقل. وتساءل عما إذا كان هذا المبلغ يعتبر كافياً ولا يتعين زيادته بقدر ما .
 - الأدوات المالية للمساعدة: يجوز للصندوق تقديم منح أو مساعدات بشروط ميسرة، أو استخدام هاتين الوسيلتين على نحو متزامن. ولا يجوز أن تتجاوز قيمة أى منحة مبلغ 2 مليون دولار.
 - شروط منح المساعدة: فيما يتعلق بهذه النقطة، يتوقف المبلغ الممنوح لكل دولة على ثلاثة عوامل مختلفة الثقل: عامل يعكس العبء الذي تتحمله الدولة نتيجة ارتفاع أسعار البترول وآثارها على ميزان المدفوعات، وعامل يركز على الحكم الرشيد وعامل أخير يأخذ في الاعتبار الموقع الجغرافي للبلدان المحصورة.
 - وأخيراً، يقترح المشروع تحديد المدة الأولية للصندوق بـ 20 سنة.
- 54 بعد انتهاء العرض، أعرب المشاركون عن بعض اهتماماتهم بشأن:
- هيكل أجهزة الصندوق، لا سيما تمثيل الدول أعضاء الاتحاد الأفريقي ومعايير الأهلية للحصول على معونات أو قروض.
 - ضرورة اختيار منهج إداري فعال وعملي عند إطلاق الصندوق، بما في ذلك تسكين الصندوق لدى مؤسسة ثالثة مثل بنك التنمية الأفريقي.
 - الديناميكية التي يجب أن يقترن بها الصندوق مع الأخذ في الحسبان أيضاً حالة حدوث انخفاض في العائدات البترولية وأثار ذلك على الدول المنتجة للبترول.
 - ضرورة الحد من الهبات وتشجيع القروض ذات الشروط الميسرة.
 - البحث عن حلول لجعل الصندوق جذاباً لمختلف فئات المساهمين.
 - ضرورة ضمان الاستمرارية للصندوق بواسطة دعم النظام الأفريقي للطاقة، وتحسين قدرات البلدان الأفريقية في مجال التخزين والتوزيع وكذلك تنمية مصادر أخرى بديلة للطاقة.
 - ضرورة استباق ما بعد زمن البترول.
 - تغيب بعض كبار المنتجين الأفريقيين عن الاجتماع الحالي بالقاهرة، ولا سيما نيجيريا وأنجولا، الخ...
 - تحديد الخطوات اللاحقة في عملية إنشاء الصندوق (تقدير الاحتياجات، تقدير الحد الأدنى للمبلغ الإجمالي اللازم لإطلاق الصندوق وأيضاً تقدير قدرات حشد موارد مختلف المقرضين).
- 55 وبعد تبادل وجهات النظر بشأن الاهتمامات، تمت صياغة التوصيات التالية:

فيما يتعلق بهيكل وإدارة الصندوق:

- ضمان الحكم الرشيد والحد من الهبات وإعطاء أولوية للقروض التي تمنح بشروط ميسرة؛
- زيادة حجم تمثيل الدول أعضاء الاتحاد الأفريقي، وإعطاء أولوية لمشاركتها في تأسيس الصندوق واقتضاء أن تقتصر الأهلية على الدول الأعضاء المساهمة.
- المسألة الخاصة بوجود المجلس العام للدول المستوردة للبتترول.
- تسهيل وتعجيل تنفيذ وإطلاق أنشطة الصندوق بأن يعهد بإدارته إلى مؤسسات قائمة تختص بهذا المجال، مثل بنك التنمية الأفريقي.

بخصوص أهداف الصندوق:

- دراسة إمكانيات تدخل الصندوق من أجل مساعدة الدول غير المنتجة في حالة ارتفاع أسعار البترول، من ناحية، ومساعدة الدول المنتجة في التخفيف من وطأة الصدمات البترولية الناتجة عن انخفاض شديد في أسعار البترول، من ناحية أخرى.
- بغض النظر عن المساعدة الفورية للتمكين من محاصرة آثار تأثير الزيادة في الأسعار، يجب دراسة وتنفيذ، في المدى المتوسط والمدى الطويل: تنشيط ودعم النظام الأفريقي للطاقة لضمان استمراريته (مراجعة نظام التخزين والتوزيع والعمل على دعمه، تعزيز القدرات الإنتاجية أو إعادة تأهيلها (المصافي) وتنمية ونشر مصادر بديلة أخرى للبتترول والغاز.

بالنسبة لحشد الموارد بواسطة الصندوق:

- البدء في إجراء اتصالات مسبقة بهدف توعية وجذب اهتمام المؤسسات الممكن مساهمتها في الصندوق.
- دراسة الطرق والوسائل لجعل نظام الصندوق جذاباً بالنسبة للدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي المستوردة للبتترول الصافي أو الخام، والدول المنتجة للبتترول والدول غير المنتجة وغير المتأثرة بالزيادات في أسعار البترول.
- توعية الدول الأفريقية المنتجة للبتترول المتغيبية عن مؤتمر القاهرة بمزايا مبادرة إنشاء الصندوق.

فيما يتعلق بعملية التخطيط لإنشاء الصندوق:

- تحديد الأعمال المطلوب إنجازها في المدى المتوسط والمدى الطويل.
 - تشجيع الأعمال على أساس تسلسل موضوعي ولكن طموح، مع تحديد جميع الأعمال التي ستلي قرارات القاهرة.
 - تحديد تاريخ لتقييم الأعمال.
- 56- عرضت جمهورية مصر العربية مساعدة مفوضية الاتحاد الأفريقي في الأنشطة الخاصة بقطاع المحروقات، بما في ذلك تنفيذ خطة العمل المعتمدة من جانب المؤتمر.
- 57- أثني الخبراء على هذه المبادرة وطلبوا من الطرفين دراسة واستكمال طرق تجسيدها.

الجلسة الرابعة: مشروع خطة العمل – الوثيقة (1) AU/EXP/OG/PI.Ac.:

58- بحث الخبراء مشروع خطة العمل المرفق، وأدخلوا عليه تعديلات وتم اعتماده.

الجلسة الخامسة: مشروعات البيان الوزاري وجدول الأعمال وبرنامج عمل الدورة
الوزارية.

59- بحث الخبراء مشروع البيان المرفق وأدخلوا عليه تعديلات وتم اعتماده.

60- ثم اعتمد الخبراء مشروع جدول الأعمال وبرنامج العمل المقترحين للدورة
الوزارية.

اختتام الأعمال:

61- انعقدت الجلسة الختامية برئاسة وكيل أول وزارة البترول بجمهورية مصر
العربية والذي شكر الخبراء والمشاركين على مداولاتهم المثمرة.

2007

The Pan-African parliament Report of
the president for the period
july-december, 2006 Johannesburg,
RSA January, 2007

African Union

African Union

<http://archives.au.int/handle/123456789/4189>

Downloaded from African Union Common Repository